الكلمات الافتتاحية

د. نادية مصطفى

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

د. كمال المنوفى

العميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

كلمة الدكتورة نادية مصطفى

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

تمثل قضية تجديد الخطاب الدينى (الإسلامى) والتعليم الدينى (الإسلامى) فى مصر: قضية من قضايا التغيير الاجتماعى والسياسى المهمة التى ارتبطت بالمراحل التى مر بها تطور المجتمع والدولة فى مصر من ناحية، والعلاقات الخارجية المصرية من ناحية أخرى.

ولقد اكتسبت هذه القضية ملامحها الخاصة فى كل مرحلة من مراحل هذا التطور، بحيث كانت استجابة لخصائص وسمات هذه المراحل سواء الداخلية منها أو الخارجية.

ومع تجدد بروز الاهتمام بالعلاقة بين الدين والثقافة والسياسة (بأبعادها الداخلية والخارجية) على مستوى الأكاديمية وبصفة خاصة (علم الاجتماع، والفلسفة، ومؤخراً السياسة) خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ثم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م تداعياتها على العلاقات الأمريكية الإسلامية، برزت هذه القضية فى ثوب جديد يواكب التحديات الخارجية والداخلية التى تواجهها مصر- والدول العربية والإسلامية فى بداية القرن الواحد والعشرين.

فمن بين الاستراتيجيات المتنوعة لمكافحة الإرهاب، والتى دشّنتها الولايات المتحدة، برزت ما يسمى استراتيجية تجفيف منابع الإرهاب، وعلى رأسها المنابع الفكرية. وكان المقصود بذلك أساسًا: المدارس الدينية وخطاب الدعوة الدينى:

حقيقة يجرى تنفيذ هذه الاستراتيجية بأدوات أخرى عسكرية ومالية ودبلوماسية، ولكن يبقى لهذا السبيل المتصل بفكر وقيم ونظم تعليم المسلمين، جاذبية خاصة فى هذه المرحلة. ويرجع ذلك للاعتبارات التالية:

- من ناحية ما أضحى عليه الدور الجديد للأدوات الثقافية للسياسة الخارجية الأمريكية؛ وذلك فى ظل تزايد وزن الأبعاد الثقافية الحضارية فى المواجهة الراهنة بين العالم الإسلامى والغرب، وفى قلب هذه الأبعاد يصبح الدين هدفاً مباشراً ومعلنا فى الضغوط الخارجية على المجتمعات العربية والإسلامية، ومن هنا تبرز إشكالية العلاقة بين

الضغوط الخارجية من أجل تغيير هذه النظم وخطاباتها، والاحتياجات الذاتية للتغيير ونمط هذا التغيير.

كما برزت من قبل: إشكالية العلاقة بين الدوافع والأهداف الثقافية للسياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامى، وبين نظائرها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ومن ناحية أخرى: حاجة التعليم الدينى والخطاب الدينى فى مصر للتجديد كسبيل لمواجهة التحديات المتجددة، وهو الأمر الذى يجرى تصميم وتنفيذ استراتيجية لتحقيقه منذ عدة سنوات؛ أى منذ ما قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وما بعدها، ولقد لاقت الجهود المبذولة على هذا الصعيد انتقادات واعتراضات متنوعة قبل وبعد الحادى عشر من سبتمبر، وهو الأمر الذى يطرح التساؤل التالى:

ما هو نمط التجديد المطلوب، وما هى عناصره وضوابطه ؟

بعبارة أخرى: فإن الاهتمام بدراسة هذه القضية ينبع من متطلبات الاستجابة لتحديات الإطار الدولى الذى يحيط بالإسلام والمسلمين فى المرحلة الراهنة من ناحية، وتحديات العلاقة بين الدولة وقوى المجتمع المدنى فى مصر فى هذه المرحلة الراهنة من تطورها من ناحية أخرى، ومن ثم: ففى ظل تجدد الاهتمام بالعلاقة بين الدين والمجتمع والسياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، فإن القضية موضع الاهتمام، ليست قضية تربوية أو تعليمية أو دعوية فقط، ولكنها قضية سياسية بالدرجة الأولى؛ لأن سياسات تجديد التعليم الدينى والخطاب الدينى هى سياسات عامة تنبثق عن طبيعة النظام المصرى ورؤية قادته وقوى مجتمعه المدنى من ناحية، وعن وضعه فى النظام العالمى من ناحية أخرى. ومن ثم: فإن الاقتراب من دراسة هذه القضية اقترابًا اجتماعيًّا سياسيًّا، وكذلك اقترابًا دوليًّا إنما يسعى لتقديم رؤية كلية شاملة متعددة الأبعاد.وهكذا تحدد الهدف الأساسى لمشروع البحث تحت عنوان: « حال تجديد الخطاب الدينى فى مصر»، فى محاولة لتحقيق تراكم نوعى فى هذا المجال البحثى الهام مع التركيز على الخطاب الدينى بالأساس. ويواجه تقديم هذه الرؤية الشاملة الكلية متعددة الأبعاد إشكاليات منهجية متنوعة، ومن أهمها مايلي:

- تعريف المقصود بالخطاب الدينى ومفردات دراسته ومستوياته.
- تحديد الإطار النظرى لدراسة هذا الموضوع فى نطاق اقتراب العلاقة بين الدولة

والمجتمع المدنى من ناحية، والعلاقة بين الدين والدولة والمجتمع المدنى من ناحية أخرى.

- كيفية توظيف ميراث الخبرة المصرية والعربية والإسلامية بصفة عامة خلال القرن العشرين: لاستخلاص نتائجها بالنسبة لاتجاهات تطور القضية ومحدداتها وصولاً إلى المرحلة الراهنة محل الاهتمام.
- تحديد سبل وطرائق دراسة خصائص الخطاب الدينى وقنواته، والخطاب الرسمى والفكرى حول أبعاد قضية التجديد بعد الحادى عشر من سبتمبر بصفة خاصة.
- تحديد قنوات دراسة التفاعل بين النظام الداخلى والتدخلات الخارجية حول هذه القضية خلال العقد الماضى، وبشكل خاص منذ أحداث ١١ سبتمبر.

ومن ثم تتلخص الأهداف البحثية للمشروع كالآتى:

١- صياغة الإطار النظرى لدراسة الموضوع، على النحو الذى يسهم فى تحقيق تراكم علمى فى المكتبة العربية فى مجال العلاقة بين الدين والمجتمع والدولة، وإشكاليات هذه العلاقة بالنسبة للمجتمعات العربية والإسلامية فى بداية القرن الواحد والعشرين. ومن ناحية أخرى تعبئة الاهتمام النظرى بهذا المجال الذى يتجدد الاهتمام به فى دوائر الأكاديمية المختلفة ومدارسها المتنوعة.

٢- تحديد اتجاهات تطور القضية فى مصر عبر القرن العشرين ومحدداتها.

٣- دراسة خصائص الإطار الداخلى والدولى الذى دفع بهذه القضية مجددًا قبل الحادى عشر من سبتمبر (العقد الأخير من القرن العشرين) وبعده، وتحديد الأبعاد المقارنة بينهما.

٤- رصد أبعاد الخطابات الغربية (الأمريكية، الأوربية) فى الموضوع -منذ ما بعد الحادى عشر من سبتمبر- سواء العامة منها أو المتصلة بمصر بصفة خاصة.

٥- رصد الخطابات الرسمية والفكرية حول الموضوع، ورصد أهم الأنشطة التى جرت على الساحة المصرية.

٦- ما هى خريطة الخطابات الدينية فى مصر، وما هى خصائص مفردات الخطاب الدينى ومقررات التعليم الدينى موضع الاتهام من الغرب؟ وكيف يمكن تخطيط منهج علمى لدراسة هذه الخصائص؟

٧- ما أبعاد الجدال الدائر حول القول: بأن تلك المفردات منابع لما يسمى الإرهاب؟ وما دلالة هذا الجدال بالنسبة لما وصلت إليه التدخلات الخارجية فى الدول العربية والإسلامية؟

٨- ما ملامح استراتيجية التجديد المطلوبة فى الخطاب الدينى على مستوياته المختلفة تحقيقاً لأهداف التوعية والتنشئة والتنمية والمواجهة مع الآخر؟

حاصلة القول: يتضح من دوافع الاهتمام بالموضوع وأهداف دراسته وما تطرحه هذه الدراسة من إشكاليات بحثية، أن القضية التى يثيرها الموضوع هى قضية شاملة ذات أبعاد داخلية وخارجية على حد سواء، ولابد أن يشارك فى دراستها ومناقشتها فريق بحثى متعدد التخصصات، ولذا لم يكن تحديد الأهمية والدوافع والإشكاليات؛ إلا مرحلة تأسيسية أولى للمشروع، والذى استغرق الإعداد والتنفيذ له بعد ذلك، مراحل أخرى من العمل البحثى الجماعى.

وتمثلت المرحلة الثانية من المشروع فى الإعداد لتنفيذه، وتطلب ذلك تقسيمه إلى محاور وموضوعات، وتحديد الإشكاليات اللازم على كل بحث مناقشتها، وتحديد المخرجات النهائية لهذه البحوث تحقيقًا لأهداف المشروع، وأخيرًا تكوين الفرق البحثية. وأدار العمل فى هذه المرحلة د. إبراهيم البيومى غانم - المنسق العلمى للمشروع. وأسفرت الاجتماعات خلال شهرين عما يلى: من ناحية تقسيم المشروع إلى ثلاثة محاور كبرى أساسية:

المحور الأول تمهيدى وله شقان: أحدهما نظرى والآخر تاريخى، وكلا البعدين ضرورى إذا ما أردنا الاقتراب من الواقع الراهن الذى نتصدى له خلال الخمس سنوات الماضية بقدر من التأصيل.

أما المحور الثانى: فذو طابع مسحى مقارن للاتجاهات حول القضية فى مصادر الفكر العربية والغربية خلال الخمس سنوات الماضية.

والمحور الثالث: تطبيقى يهتم بمجالات ومستويات الخطاب فى مجال الدعوة والإعلام والتعليم والرأى العام، ولكل مستوى من هذه المستويات إشكاليات منهجية ومعرفية مهمة، ولقد كانت تلك الإشكاليات موضع نقاش كبير خلال اجتماعاتنا الجماعية، وخلال اجتماعاتى مع الدكتور إبراهيم البيومى غانم أثناء فترة الإعداد لهذا المشروع البحثى؛ لأننا نعرف كم يثير

هذا الموضوع من تساؤلات من منظورات مختلفة، وأستطيع أن ألخص ذلك سريعًا بالقول: إن هذه المستويات من الإشكاليات تتمحور حول أمرين أساسيين:

أولهما- تجدد الاهتمام -لمن لم يكن لديهم الاهتمام من قبل- بدور الدين فى السياسة والمجتمع. وهنا يثور السؤال: كيف ولماذا حدث هذا؟ وكيف انعكس هذا على استخدام الخارج لمصطلح تجديد الخطاب الدينى وتوجيهه إلينا؟

ثانيهما- هوتأثير السياق الدولى المحيط على نحو غير مسبوق فيما يتصل بهذا الأمر، مما يجعل عامل التدخل الخارجى الضاغط عاملاً مؤثرًا فى تحديد مسار ونتائج عمليات ما سمى بالتجديد الراهن المطلوب فى الخطاب الدينى. ومن ناحية أخرى أستطيع أن أقول: إن أهم غايات هذا المشروع هى عدة أمور:

أولاً: التوصل إلى رسم خريطة المقصود بهذا الخطاب الدينى، والمقصود بهذا الخطاب الذى يراد تجديده، وتحديده من حيث المصادر (مصادر الخطاب)، والمتلقى لهذا الخطاب، والمحتوى المضمونى لهذا الخطاب، ومظاهره، وتجلياته الراهنة؛ ذلك لأن المقصود من وجهة نظر الفريق البحثى ليس خطابًا دينيًّا بالمعنى الضيق؛ ولكنه خطاب شامل يبدأ من الدين ويتجه إلى المجتمع والسياسة والدولة، أو العكس لدى البعض الآخر؛ حيث يبدأ من الدولة والسياسة والمجتمع، ويصل إلى تساؤل حول دور الدين وموقفه منها.

ثانيًا: استكشاف موضع التجديد فى الخطاب الدينى من عملية التجديد الحضارى الشامل للأمة؛ لأن الأمة الإسلامية تمر بأزمة حضارية شاملة، ونتساءل لماذا يوضع ما يتصل بمطالب تجديد الخطاب الدينى لدى البعض على قائمة الأولويات، وكأن مشكلة وأزمة الأمة مبعثها الخطاب الدينى، وليس مبعثها أزمات أخرى؟!

ثالثًا: التمييز بين الأطر الكلية للتجديد (فيما يتصل مثلاً بقضية الهوية)، والقضايا المتصلة بهذا التجديد فى مجالات مثل التعليم، والمرأة، وشكل نظام الحكم، وفعاليات المسلم ودوره، والجهاد، والموقف من الآخر غير المسلم.

رابعًا: معرفة ماهية سمات وأبعاد عملية إدارة ما يسمى التجديد فى الخطاب الدينى الراهن، والتى رفعت شعارها مؤسسات رسمية كثيرة، وهل حولت هذه الدعوة إلى سياسات وإجراءات معينة تتصل بالمضمون الفكرى فى هذا الخطاب، أم اقتصرت على مجرد الشكل والتعبيرات المظهرية.

ولقد بدأ العمل فى المرحلة الثالثة من تنفيذ هذا المشروع البحثى منذ مايو فى عام ٢٠٠٤م، حيث تم استكتاب الأساتذة الباحثين مع تكوين الفرق البحثية، وكان ذلك على أمل أن يستغرق إعداد البحوث بجدية وبعمق ما يقرب من العام، وخلال هذا المسار تم عقد ثلاثة اجتماعات تنظيمية لفرق البحث جميعها، فى محاولة للتنسيق بينها، ولمناقشة الإشكاليات المنهجية والمضمونية التى تواجه كل فريق بحثى، حتى تتحقق الأهداف من هذا المشروع البحثى وتتضح الصورة أمامنا جميعًا، وحتى نعرف عما نتكلم وما دلالة هذا المصطلح، وما خلفياته، وما غايات الأطراف التى تستخدمه.

ولقد كانت هذه الاجتماعات ساحة خصبة لمناقشة قضايا معرفية ونظرية ومنهجية وقضايا الواقع وأحداثه، وتفاعلت خلال هذه المناقشات تخصصات العلوم السياسية مع تخصصات علم الاجتماع، وشارك فى هذه المناقشات عدد من الشباب الباحثين المساعدين الواعدين.

فى نهاية كلمتى، أستطيع القول أننا: نعطى وزنًا كبيرًا فى هذه الحلقة النقاشية للتعقيب؛ إذ يوجد معقبان على كل بحث باعتبارهما محكمين لهذه البحوث، وبالفعل نأمل أن تكون هذه الحلقة إضافة إلى الجهد الذى بذل - من قبل - فى إعداد وتنفيذ هذا المشروع، حتى نخلص إلى نتائج توضح الصورة، التى أعتقد أنها ما زالت متداخلة ومبهمة، نظرًا إلى تعدد مصادر الحديث عن هذا الخطاب، وتعدد غايات توظيفه فى مجالات مختلفة وخاصة المجال السياسى والسياق المتعلق بالسياق الخارجى. ومن ثم ستكون نتائج هذه الحلقة بمثابة مدخلات أساسية لإعداد البحوث فى صورتها النهائية التى سيتضمنها أعمال المشروع الذى سيصدره المركز.

وأخيرًا أتوجه بالشكر إلى الأساتذة رؤساء الجلسات الذين قبلوا المشاركة فى رئاسة هذه الجلسات، وأيضًا إلى الأساتذة المعقبين، وحضراتكم من الحضور المدعو بصفة خاصة لهذه الندوة التى لم نعمم الدعوة إليها. وشكر خاص للأستاذ / الدكتور إبراهيم البيومى غانم المنسق العلمى لهذا المشروع، وأشكر أيضًا مروة عيسى المنسقة التنفيذية لهذا المشروع، وعددًا من أبنائنا من الباحثين المساعدين الذين ساعدوا الأساتذة فى إعداد البحوث؛ مثل رضوى صلاح، ومدحت ماهر، وحازم ماهر، وهالة ثابت، والأستاذة/ منال زكريا والأستاذة/ أميمة أبو الخير، وأسماء فريد من كلية الآداب قسم الاجتماع، وأتمنى أن تكون أعمال هذه الجلسة والجلسات القادمة مثمرة بقدر أهمية هذا الموضوع وحيويته بالنسبة إلى مصر وإلى الأمة الإسلامية جميعها.

كلمة الدكتور كمال المنوفى(*)

العميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

يسعدنى أن أكون مع حضراتكم فى افتتاح أعمال هذه الندوة المغلقة، التى تأتى تتويجًا لجهد بحثى استغرق نحو عامين فى موضوع تجديد الخطاب الدينى فى مصر.

أقصد - بداءة - بالخطاب الدينى مجمل الأقوال والأفعال التى تنطلق من مرجعية دينية، والتى ينتجها أو يدعو إليها من لهم سلطان معرفى أو سلطان روحى؛ فالفقهاء منتجون لخطاب دينى، وشيخ الأزهر منتج لخطاب دينى، ومفتى الديار المصرية منتج لخطاب دينى، وأمراء الجماعات الإسلامية منتجون لخطاب دينى، وكذلك مجموعة المرتزقة الذين يتاجرون بالدين والذين يكتبون فى كتبهم - واسعة الانتشار - عن موقف الإسلام من المرأة، وموقف الإسلام فى أمور كثيرة، وحتى هؤلاء الذين يكتبون عن عذاب القبر: هم منتجون لخطاب دينى.

وفى الحالة المصرية تحديدًا ونظرًا إلى أن الأغلبية الساحقة من المصريين مسلمون، ونظرًا إلى أن الإسلام - وفق فقرات الدستور - هو المصدر الرئيسى للتشريع، فمن المنطقى أن يتوجه القصد بالخطاب الدينى إلى الخطاب الدينى الإسلامى، وبطبيعة الحال فإن هذه الندوة أو البحوث التى اشتمل عليها المشروع البحثى، لم تفرد مساحة للخطاب الدينى المسيحى؛ فلا توجد ورقة واحدة حول تجديد الخطاب الدينى المسيحى، وإن كان قد تم التعرض للأمر من خلال بعض الأوراق المقدمة: إلا أن الكلام ينصرف - أساسًا - إلى الخطاب الدينى الإسلامى.

لقد وردت الدعوة إلى تجديد الخطاب الدينى على لسان رئيس الجمهورية قبل ما يسمى بالضغوط الخارجية على الدولة المصرية خلال العام الأخير، ولقد ذكر الأستاذ فهمى هويدى: أنه بدأ استخدام هذه الكلمة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وأظن أنه إذا ما رجعنا إلى الوثائق بشكل دقيق، سنجد أن هذا اللفظ قد ورد قبل ذلك فى بعض وثائق الدولة، أو حتى فى بعض المناظرات التى عاصرتها حينما كنت معارًا فى دولة الكويت سنة ١٩٨٢/١٩٨٧م؛ إذ كان هناك سجال بين منتقدى الخطاب الدينى، وبين مؤيدى الخطاب الدينى من الجماعات الإسلامية فى المجتمع، وأظن أن هذا اللفظ قد استخدمه أكثر من كاتب

(*) نص تفريغ كلمة الدكتور كمال المنوفى بعد تحريرها.

فى ذلك الحين - وعلى أى حال - فالمسألة تحتاج إلى تحقيق لنعرف متى استخدمت هذه الكلمة فى السياق العربى بوجه عام، وماذا قُصد بها حينما اسْتُخدمت فى ذلك الوقت؟

فى تصورى أن أزمة الخطاب الدينى -أقصد أزمة الخطاب الدينى الإسلامي- فى الوقت المعاصر لها علامات كثيرة، من أبرز هذه العلامات ما يلى:

أولاً: يتوجه الخطاب الدينى نحو الماضى ويسرف فى العودة إليه، ولا يكاد يحفل بالمستقبل، ويحتفل كثيرًا بمنجزات السلف الصالح، ويقلل كثيرًا من شأن الأحفاد وإنجازاتهم.

ثانيًا: إنه خطاب فيه كثير من الإفراط والتفريط؛ أى الإفراط فى أمور العقيدة والعبادات، والتفريط البيِّن فى أمور المعاملات، وفى شئون الدنيا.

ثالثًا: إنه خطاب يحتفى بالنقل أكثر من العقل، ففى مجال الاستشهاد بالحديث لا يجد البعض حرجًا فى الاستشهاد بالحديث الشاذ والغريب، وأستطيع هنا أن أشير إلى أمثلة كثيرة جدًا، مثل حديث الذباب والحديث الذى يردده البعض فى الوقت الراهن من أنه ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة. ورأيى أن هذه الأحاديث بعضها عليه مطعن، والأمر يحتاج إلى وقفة فى إطار الحديث عن تجديد الخطاب الدينى.

والسؤال هو: ماذا أقصد بتجديد الخطاب الدينى؟

أقصد بتجديد الخطاب الدينى أن يواكب روح العصر، ويطور، ويصلح من شأنه على مستوى القول والفعل، وأن يتجاوب مع متغيراته، وأن يصبح الخطاب فى مجتمعنا المصرى تحديدًا وفى المجتمعات العربية عامة، رافدًا أساسيًّا لجهود الإصلاح الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، وأن يوظف توظيفًا حقيقيًّا لخدمة هذه الجهود وتعزيزها وتفعيلها.

وهذا يعنى عدة أشياء:

أولها: أن يُنقَّى الخطاب من الأفكار والممارسات التى لا تمت إلى صحيح الدين، وأن يعتمد على القرآن والسُّنة الصحيحة وسيرة السلف الصالح كمصادر للخطاب.

ثانيها: الاعتدال والتوافق قدر الإمكان بين المكونات الثلاثة للإسلام؛ أى المكون العقيدى، والمكون التعبدى، والمكون الخاص بالمعاملات. وهذا المكون الأخير هو الذى يدخل فى دائرة ما يسمى العصر. وهذه الدائرة: مجال ومناطق الاجتهاد فيها كثيرة جدًا، ومناطق إعمال العقل فيها أكبر.

ويقتضى الأمر أن نحقق التوازن فى الاهتمام بهذه المكونات، فلا يتم التركيز على أمور العقيدة، وتهميش الأمور الخاصة بالمعاملات، ونحن أحوج ما نكون إلى الاجتهاد فى المجال المتعلق بالمعاملات، وهو مجال واسع يشمل الاقتصاد والسياسة والتعليم والتربية والاجتماع وغير ذلك، خصوصًا فى ظل العصر الذى نعيش فيه، وبمقدار التمكن من المادة الدينية التراثية؛ لابد من التبصر بجوانب الحياة المعاصرة لدى المسلمين، ولدى غير المسلمين من الأمم والشعوب الأخرى.

ثالثها: توجه الخطاب الدينى نحو المستقبل أكثر مما هو عليه الآن. فنادرًا ما يتحدث الخطاب الدينى عن المستقبل، وهذا ليس شأن الخطاب الدينى وحده؛ وإنما شأن خطابات كثيرة مطروحة على الساحة المصرية.

رابعها: البعد عن التشدد والتزمت مع الجنوح نحو التيسير والتوسعة؛ لأن الرسول - عليه الصلاة والسلام - ما خيِّر بين أمرين إلا واختار أيسرهما، والأصل - كما نعلم - فى الأمور هو الإباحة، والدين لم يرسل إلا لإسعاد البشر ولتحقيق الحياة الطيبة وحسن الجزاء فى الآخرة، ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل ٩٧]، والحياة الطيبة هى شرط مهم فى الدنيا ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل ٩٧]، والخطاب الدينى ينبغى أن يتوجه نحو هذه المسائل بعيدًا عن العبوس والقنوط والتيئيس إلى غير ذلك.

سؤال آخر يثور فى هذا الصدد هو: **كيف نجدد الخطاب الدينى؟** سوف أشير فى عجالة إلى عدة نقاط:

أولها: أن يصلح من شأن التعليم الدينى؛ أى - التعليم الأزهرى - إن ملف التعليم الأزهرى فى حاجة لأن يفتح ويناقش وبصراحة، وليس لدينا هنا شىء مقدس، ويجب ألا يقتصر هذا الأمر على رجال الأزهر، وإنما هناك من غير رجال الأزهر من هم قادرون على أن يقولوا رأيهم بصراحة، وأن يعطوا الكثير فى مجال إصلاح التعليم الأزهرى وتطويره، ويترافق مع هذا أيضًا تطوير مناهج التربية الدينية فى التعليم العام.

ثانيها: تطوير الإعلام الدينى المرئى والمسموع والمقروء، وأنا أتوسع هنا فى إطار الخطاب الدينى ليمتد إلى الدراما الإذاعية والدراما التلفزيونية، ويجب ألا يقتصر الأمر فيما يتعلق

بالخطاب الدينى على مجرد البرامج الدينية التى تقدم، فما هو الضير فى أن تكون الدراما سبيلاً إلى تجديد الخطاب الدينى وإثراء الوعى الدينى السديد لدى الناس؟!

ثالثها: تبسيط لغة الخطاب، وهذه نقطة مهمة جدًا، حتى يكون مفهومًا للجميع؛ لأنه لا يتصور مثلاً أن يتكلم مفتى الديار المصرية بالطريقة التى يتكلم بها ولا يفهمه الناس، فالناس هكذا سوف ينصرفون عنه، صحيح أن القلة من أهل التخصص يفهمونه، إنما خطاب المفتى ليس فى مستوى الرجل العادى، وهذا لا يعنى أن يتدنى بمستوى الخطاب، لكن على الأقل أن يقدم ما يقدمه بلغة يفهمها الناس.

وعلينا أن نميز فى هذا الصدد بين لغة الخطاب الموجه إلى المسلمين، ولغة الخطاب الموجه إلى غير المسلمين، فلا بأس فى الخطاب الموجه للمسلمين أن يشاد كثيرًا بالنصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة، إنما الخطاب الموجه إلى غير المسلمين يجب فيه التركيز على البعد العقلى فى التخاطب حتى يفهمنا الآخرون، وحتى نخاطبهم باللغة التى يفهمونها.

رابعها: حسن إعداد الدعاة، والاهتمام بالتدريب المستمر لهم أثناء العمل، بهدف خلق داعية عصرى يفهم روح العصر، ويتعامل مع متغيراته، ويفهم ظروف المجتمع وكيف ينزل الحكم على أوضاع المجتمع وعلى الواقع، حتى لا يكون كلامه مفارقاً للواقع فينصرف الناس عما يقول.

هذا ما أردت قوله فى مفتتح هذه الندوة المهمة، وأتمنى لكم التوفيق والسداد.